جامعة الانبار

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / المرحلة الرابعة

اسم المادة : تاريخ العراق المعاصر

Article name: Contemporary Iraq History

أ.د. فهمي احمد فرحان

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وقيام النظام الجمهوري في العراق

The revolution of July 14, 1958 and the establishment of the republican system in Iraq

الاسباب : ١- الاحلاف والمعاهدات والتكتلات الدولية كمعاهدة بورتسموث وحلف بغداد ومشروع ايزنهاور الامريكي وعزل العراق عن بقية الاقطار العربية .

٢-دور منظمة الضباط الاحرار ٣-سياسة النظام الملكي القائمة على ربط العراق بالغرب٤-القضية الفلسطينية وهزيمة العرب في الحرب العربية الصهيونية ١٩٤٨ بسبب خيانة قادة العرب انذاك ٥-العدوان الثلاثي على مصر١٩٥٦ ٦- السياسة السيئة للحكومات المتعاقبة على حكم العراق كسياسة نوري سعيد وجميل المدفعي وصال جبر٧- الاوضاع الاقتصادية المتدهورة التي شهدها العراق٨- الصراع على السلطة ودور الاحزاب السياسية في التهيؤ للثورة .

وضع اول مخطط جدي لتنفيذ الثورة في أوائل عام ١٩٥٨، حيث وضعت خطتان لتنفيذهما في الاستعراض العسكري الذي كان من المقرر إقامته لمناسبة عيد الجيش في ٦ كانون الثاني ١٩٥٨، الأولى تقضي بقيام دبابتين بفتح نيرانها على منصة

التحية حيث يجلس الملك فيصل الثاني وولي العهد الأمير عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد، وفي الوقت نفسه تقوم قوات أخرى بالزحف على بغداد واحتلال الاماكن الحساسة فيها، غير أن اللجنة العليا لم توافق على هذه الخطة لكثرة المخاطر. والثانية اعتمدت على الافادة من كتيبة المدرعات التي كان يقودها العقيد عبد الرحمن محمد عارف، وكانت تقوم بالتمرين يوميا على الاستعراض، ولكن الخطة لم تنفذ لرفض عبد الرحمن عارف تنفيذها .

أما المحاولة الثانية، فكان القيام بها مقررة في اوائل مايس ١٩٥٨ اثناء اجراء المناورات العسكرية في الرطبة، غير أن عدم حضور نوري السعيد ادى الى تأجيل التنفيذ، ومع ذلك اسقطت ثلاث قنابل قرب الرابية التي يقف عليها الملك وصحبه. وتقرر تنفيذ الثورة ليلة ١٢/١١ مايس ١٩٥٨ بعد عودة القوات من المناورات، لكن عبد الكريم قاسم ثني الضباط عن عزمهم في التنفيذ موضحا لهم أن حركتهم على وشك أن تكشف.

وكان تنفيذ المحاولة الثالثة مقررة في ٢٩ حزيران ١٩٥٨ في حفل كلية الاركان المناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها. والمحافظة على حياة الملك فيصل الثاني واجباره على تأليف حكومة وطنية، غير ان قاسم لم يوافق على التنفيذ.

٢ – اعلان الثورة

سنحت الفرصة للضباط الأحرار لتنفيذ الثورة عندما صدرت الأوامر الى لواة المشاة العشرين ومقره في معسكر جلولاء بالتحرك نحو الأردن، فتدارست اللجنة العليا الموقف وقررت القيام بالثورة اثناء مروره في بغداد، غير ان الزعيم العميد الركن عبد الكريم قاسم والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف لم يخبرا أعضاء اللجنة العليا بموعد التنفيذ في الاسبوعين اللذان سبقا موعد التنفيذ، واجريا اتصالات منفردة مع من يثقا بهم من الضباط الأحرار يوم الخميس ١٠ تموز ١٩٥٨ الشرح تفاصيل

خطة الثورة، وتوزيع واجبات التنفيذ. وكانت الخطة تقوم على اساس السيطرة على اللواء العشرين الذي كان عبد السلام عارف آمرة لاحد افواجه الثلاثة، كما اجريت اتصالات مع بعض قادة أحزاب جبهة الاتحاد الوطني.

بدأ تنفيذ خطة الاستيلاء على معسكر الرشيد في الساعة الرابعة صباحا، وتعتبر خطة الاستيلاء على معسكر الرشيد من أهم وأخطر خطط الثورة، فأستطاع الثوار الاستيلاء على المعسكر، واعتقال رئيس اركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف، الذي كان بيته في المعسكر، وبعد السيطرة على المعسكر تحركت الدبابات نحو مقر القوة السيارة، فاستولت عليه دون مقاومة، وطوقت السفارة الأمريكية لمنع التجاء نوري السعيد اليها، وبدأ الهجوم على قصر الرحاب (القصر الملكي) في الساعة السادسة صباحا، وبعد معركة قصيرة سيطر الثوار على القصر، وقتل الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الاله وعدد من أفراد العائلة المالكة. اما نوري السعيد. فقد استطاع الهرب من منزله في الصالحية، لكن الجماهير سرعان ما تعرفت عليه فقتلته في اليوم الثاني لهروبه.

احتل العقيد الركن عبد السلام محمد عارف دار الإذاعة، وفي الساعة السادسة صباح يوم الاثنين ١٤ تموز ١٩٥٨، ٢٦ ذو الحجة ١٣٧٧ هجرية، أذيع البيان الاول للثورة موقعة من قبل (القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالنيابة) وتضمن النقاط الاتية:

١- الغاء النظام الملكي، واعلان العراق دولة جمهورية.

٢- أن الثورة قامت بمؤازرة المخلصين من ابناء الشعب والقوات المسلحة.

٣- أن الجيش هو قوة الشعب الضاربة.

٤- التمسك بالوحدة العراقية الكاملة، والتعاون مع الدول العربية والاسلامية.

٥- الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية، وبخاصة ميثاق الأمم المتحدة ومقررات مؤتمر باندونك. .

٦- تأليف مجلس للسيادة يتمتع بسلطة رئيس الجمهورية ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس.

٧- تأليف حكومة تنبثق من الشعب وبوحي منه .

والملاحظ على البيان الأول اقتضابه وغموضه، فلم يوضح كيفية تأليف الحكومة، ولا مدة فترة الانتقال، ولا الموقف من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، ولا تأليف مجلس قيادة الثورة الذي كان الضباط الأحرار قد اتفقوا على تشكيله بعد نجاح الثورة، ولا الموقف من حلف بغداد، ولا سياسة الحكومة تجاه الاقطاع. وقد ظل البيان مصدر السلطات، وقوته تفوق الدستور المؤقت الذي صدر في ٢٧ تموز، وكان عبد الكريم قاسم يلجأ اليه كلما تعقد عليه حل أية مشكلة (٥). ويظهر ذلك واضحا في قول قاسم نفسه: "لقد سطرنا أهدافنا في البيان الاول للثورة، فهو اقدم بيان عرف منذ تأسيس الجمهورية العراقية، وهو الأساس الذي يعتمد عليه، والذي نعمل بموجبه، وهو الوحي الذي نستمد منه الحرية والقوة".

وبعد نجاح الثورة في السيطرة السريعة على الوضع، أصبح الاستيلاء على السلطة "اسرع واسهل مما توقع اي من العسكريين الانقلابين الذين وجدوا انفسهم بشكل مباشرة تقريبا على رأس قيادة جميع موارد الدولة المالية والادارية" كما يقول تشارلز تريب ، وصدر البيان الثاني القاضي بتأليف مجلس للسيادة وتعيين أعضائه، وأصدر المجلس على الفور رغم عدم التحاق اعضائه مرسوما جمهورية يحمل الرقم الواحد عين بوجبه الزعيم الركن عبد الكريم قاسم قائدا عاما للقوات المسلحة، والعقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائبا له. وصدر المرسوم الثاني بتعيين عبد الكريم

قاسم رئيسا للوزراء ووكيلا لوزارة الدفاع، والمرسوم الثالث بتعيين قادة جدد لفرق الجيش العراقي .

قوبلت الثورة بالترحيب والمظاهرات الضخمة تعبيرا عن الموافقة الشعبية والثقة بالحكم الجديد، رافقتها أعمال عنف غير مبررة نتيجة للتحريض من دار الاذاعة تمثلت بسيل جارف من السباب والشتائم على قادة النظام الملكي، وكانت النتيجة مقتل الكثير من أفراد العائلة المالكة دون النظر او مراعاة للعمر أو الجنس، وتلقف المتظاهرون جثة الامير عبد الاله، ولي العهد، فسحلوها في الشوارع قبل صلبها امام وزارة الدفاع، وحدث الشيء نفسه في اليوم التالي لجثة نوري السعيد. وقد اسست اعمال العنف هذه لثقافة غريبة عن المجتمع العراقي تقوم على القتل والسحل والحبال.

شكل مجلس السيادة بموجب البيان الثاني الصادر في ١٤ تموز، ولم يكن متفق عليه قبل اعلان الثورة، لان الضباط الأحرار اتفقوا على تأليف مجلس القيادة الثورة لمنع الانفراد بالسلطة، لكن الثنائي قاسم وعارف اتفقا على تشكيل مجلس السيادة ليحل محل مجلس قيادة الثورة، واختارا اعضائه الثلاث من شخصيات هادئة ورزينة وليس لها طموح سياسي يهدد قاسم وعارف، وقد شكل المجلس برئاسة الفريق الركن محمد نجيب الربيعي، الذي كان سفيرا للعراق في المملكة العربية السعودية، وعضوية محمد مهدي كبة، رئيس حزب الاستقلال منذ تأسيسه عام ١٩٤٦، وخالد عبد الباسط النقشبندي، وهو كردي وضابط سابق في الجيش وصل الى رتبة مقدم ركن واعتزل الخدمة في الجيش، وكان متصرفا (محافظة) لأربيل عند قيام الثورة، وقد فوجيء الثلاث بالتعيين حيث لم تجر استشاراتهم، فالربيعي كان سفيرا ولم يصل الى بغداد الا صباح يوم ١٦ تموز، وكبة كان مشمئزة لسماعه من الاذاعة تعينه

عضوا في المجلس، والنقشبندي كان مترددة في الذهاب الى بغداد للالتحاق بمنصبه خوفا من تقلب الأوضاع.

اوجبت الاعتبارات السياسية تعيين الثلاثة، فالدلائل تشير الى أنه لم يغرب عن بال عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف امكانية تسيرهما اياهم مستقبلا وهذا ما حدث فعلا، فالربيعي كان معروفا لدى قاسم، فقد كان امره، وليس له طموح سياسي ولا يحتمل أن يكون عنصرا مزعجة، اما النقشبندي فلم يكن منتمية الى اتجاه سياسي معين، ولم يعرف عنه انه يحمل مشاعر قومية كردية مما يحتمل أن يثير ازعاجا للحكم الجديد، أما كبة فكان سياسية مسالمة يغلب عليه طابع التقوى ويسمونه الشيخ مهدي، ووجوده في المجلس يرفع من قدر النظام الجديد لما عرف عنه من مقاومة للبريطانيين .

اقتصرت نشاطات مجلس السيادة على القيام ببعض الأعمال الروتينية كاعتماد سفراء الدول الأجنبية، ومنح الأوسمة والرتب، وكان تابعا لمجلس الوزراء في كل قرارته وتشريعاته، والكثير من المراسيم الجمهورية تصدر وتذاع قبل عرضها على مجلس السيادة الذي لم يرفض او يعترض على اي قرار وزاري طيلة مدة نفاذ الدستور المؤقت، وكان مجرد زخرف مضاف، على حد قول بطاطو.:

لعبت العلاقات الشخصية بين الضباط الأحرار وزعماء الأحزاب السياسية دورها في تأليف وزارة الثورة، وكانت اللجنة العليا للضباط الأحرار قد ناقشت في بعض اجتماعاتها الأسس التي يجب أن تشكل بموجبها الحكومة دون التوصل إلى اتفاق بشأن الوزراء المرشحين، وعند اقتراب موعد تنفيذ الثورة انفرد عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ومعهم عبد اللطيف الدراجي في وضع قائمة بأسماء المرشحين للمناصب الوزارية. وفي يوم الثورة ١٤ تموز، وبدون معرفة المرشحين للمناصب الوزارية او الاتصال بهم صدر المرسوم الجمهوري رقم (٢) وشكلت الوزارة كالاتي:

١- الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيسا للوزارة ووكيلا لوزير الدفاع.

٢- العقيد الركن عبد السلام محمد عارف نائبا لرئيس الوزراء ووكيلا لوزير الدفاع.

٣- محمد حديد وزيرة للمالية.

٤- الدكتور عبد الجبار الجومرد وزيرا للخارجية .

٥- مصطفى علي وزيرة للعدلية.

٦- الدكتور ابراهيم كبة وزيرة للاقتصاد.

٧- الدكتور جابر عمر وزيرة للمعارف.

٨- الزعيم الركن ناجي طالب وزيرة للشؤون الاجتماعية .

٩- بابا علي وزيرة للمواصلات والاشغال.

١٠- فؤاد الركابي وزيرة للأعمار.

١١-الدكتور محمد صالح محمود وزيرا للصحة.

١٢- هديب الحاج حمود وزيرا للزراعة.

١٣-صديق شنشل وزيرا للأرشاد.

ومن خلال استعراض اسماء الوزارة وخلفياتهم السياسية يمكن القول أن حكومة الثورة كانت حكومة ائتلافية، اسهمت فيها اغلب القوى السياسية الفاعلة والضباط الأحرار، فقد مثل الضباط الأحرار بثلاثة وزراء هم رئيس الوزراء ونائبه اللذان احتلا ايضا منصبي الدفاع والداخلية، والثالث وزير الشؤون الاجتماعية ناجي طالب، وهو قومي الاتجاه وابن احد ملاك الأراضي. ومثل الحزب الوطني الديمقراطي بوزيرين هما نائب رئيس الحزب محمد حديد، وهو من أسرة ثرية

وضمت حكومة الثورة ايضا شخصيات مستقلة معروفة بمواقفها الوطنية وتوجهاتها القومية مثل عبد الجبار الجومرد، وهو قومي مستقل يحمل شهادة الدكتوراه في القانون، والدكتور جابر عمر، وهو قومي مستقل وعميد كلية سابق وكان لاجئة سياسية في سورية منذ عام ١٩٥٦. اما وزير العدل مصطفى علي ووزير الصحة محمد صالح محمود، فكليهما من التكنوقراط المستقلين، الأول كان قاضية في محكمة الاستئناف، والثاني طبيب من الأكراد. ومثل الأكراد بابا علي الشيخ محمود الحفيد، الزعيم الكردي المعروف ويحمل شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي، وكان ملاك ووزيرة في العهد الملكي. وقد لعب عامل الصداقة والقرابة الشخصية دوره في اسناد المناصب الوزارية إلى المستقلين .

وقد سنحت الفرصة للضباط الاحرار لتنفيذ الثورة عندما صدرت الاوامر الى لواء المشاة ومقره في معسكر جلولاء وكانت الخطة تقوم على اساس السيطرة على اللواء العشرين الذي كان عبد السلام عارف آمرا لاحد افواجه الثلاثة كما اجريت اتصالات مع قادة جبهة الاتحاد الوطني وفي صباح ١٤تموز ١٩٥٨ تحركت القطعات العسكرية بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وسيطرت على المواقع المهمة في بغداد ولا سيما معسكر الرشيد وبالفعل تمت السيطرة واعتقال رئيس اركان الجيش الفريق الركن محمد رفيق عارف وبعدها تحركت الدبابات نحو مقر القوة السيارة وطوقت السفارة الامريكية لمنع التجاء نوري سعيد اليها ثم الهجوم على الانفراد بالسلطة .

النتائج :

١- اسقاط النظام الملكي واعلان النظام الجمهوري في العراق ٢- مقتل الكبار الثلاثة الملك فيصل الثاني وعبد الاله ونوري سعيد ٣-انسحاب العراق من مشروع الاتحاد العربي ٤-الخروج من المنطقة الاسترلينية ٥-تعزيز العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة ٦- قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨ - ٧- انسحاب العراق من حلف بغداد ١٩٥٩ ٨- قصر الرحاب (مجزرة قصر الرحاب)| وتم قتل الملك

فيصل الثاني وعبد الاله وعدد من افراد العائلة المالكة ، اما نوري السعيد القي القبض عليه ومقتله في اليوم الثاني للثورة ، من دار الاذاعة اذيع بيان الثورة من قبل عبد السلام عارف وتم القضاء على الملك فيصل الثاني ونوري سعيد وعبد الاله وبذلك انتهت صفحة من صفحات تاريخ العراق المعاصر متمثلة بالنظام الملكي وقد قوبلت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بالتأييد الجماهيري الواسع لكن سرعان ما ابتعدت الثورة عن اهدافها المرسومة بسبب الخلافات الحاصلة بين قادة الثورة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف .

المصادر :

١-جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر١٩١٤ -١٩٦٨ ، ط٢ ، مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٥ .

٢-ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٣-عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية